الملتقى الوطني الثالث
النص التراثي وإشكالية القراءة

لجنة التنظيم

رئيس لجنة التنظيم:

الدكتور المصري مبروك عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية

أعضاء لجنة التنظيم

- أ. محمد عبد الرحمان قاسي
- د. الطاهر مشري
- د. أحمد جعفري
- أ. الصديق مقدم
- أ. أحمد شكيب بكري
- أ. إدريس بن خويا
- أ. عبد القادر اقصاصي
- باسة عبد النبي

لجنة الطبع والإخراج:

عبد الرحمن بوظفـــر
عمـــــــــار بكراوي
باطيـــــــر عمـــــار

الملتقى الوطني الثالث
النص التراثي وإشكالية القراءة

رئيس الملتقى

أ.د. عيسى قرقب — مدير جامعة أدرار

رئيس اللجنة العلمية

أ. عبد الله رزوقي — جامعة أدرار

أعضاء اللجنة العلمية

أ. محمد عبد الرحمان قاسي	جامعة أدرار
د. الطاهر مشري	جامعة أدرار
د. أحمد جعفري	جامعة أدرار
د. محمد الأمين خلادي	جامعة أدرار
أ. عبد العزيز ابليلة	جامعة أدرار
أ. خالدي ميزاتي	جامعة أدرار
أ. مبارك بلالي	جامعة أدرار

الفهـرس العـام

أعضاء اللجنة العلمية	ب
الفهـرس العـام	ج
ديباجة الملتقى	ه
محاور الملتقى	و

المحور الأول: النص التراثي: تحديد المفاهيم.

01	أ.عبد الحفيظ تحيريشي	مفاهيم النص	13
02	أ. كريمة صمباوي	النص عند القدماء "بحث في الماهية"	19
03	أ. عبد العزيز ابليلة	النص التراثي: محاولة في تحد يد المفهوم	24
04	أ. محمد عبد الرحمان قاسي	القراءة: وإشكالية المصطلح	33
05	د. إبراهيم صدقة	تصور التراث النقدي للنص الأدبي ابن طباطبا أنموذجا	38

المحور الثاني: القراءات التقليدية للنص التراثي: وصف وتقييم .

06	د. شعيب مقتونيف	القراءات المتجدّدة للنصوص التراثية في النقد العربي القديم بين الثبات والتغيير	53
07	أ. عبد الله حبيبي	من آليات قراءة الشواهد الشعرية في منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني.	61
08	أ. إدريس بن خويا	النص الأدبي – من بنية المعنى إلى سيميائية الدال–	70
09	أ. مبارك بلالي	قراءة في التراث الأدبي لحقبة ما قبل النهضة العصر العثماني والمملوكي	74
10	أ. محمد حاج قويدر	قراءة ثانية لشعرنا القديم للدكتور مصطفى ناصف عرض وتقديم	77
11	د. بوجمعة شتوان	إستراتيجية الاستعارة في الصورة التراثية	84
12	د. عبد الحليم بن عيسى	"النص التراثي وآليات قراءته التداولية" –نقد النثر لقدامة بن جعفر نموذجا–	90
13	أ. خالدي ميزاتي	النقد الأركوني للتراث : قراءة علمية أم إديولوجيا؟	104
14	أ. بريـك الضاوية	المنهج التكاملي وقراءة التراث الأدبي	107
15	أ. عبد الله مقلاتي	نقد التراث والتاريخية في مشروع محمد أركون الفكري	113

المحور الثالث: القراءات الحديثة للنص التراثي: المناهج الحديثة وآلياتها.

16	د. عبد الكريم بكري	أثر الدراسات القرآنية في النقد العربي الحديث	119
17	د. قـادة عقاق	وعي التراث وإشكاليات قراءته (مدخل إلى دراسة العلامة في التراث العربي الإسلامي)	127
18	أ. سعاد شابي	إشكالية قراءة الخطاب الصوفي	136
19	أ. الصديق حاج أحمد	إسقاط المشروع الحداثي على النص القرآني – أطروحات الدكتور طه عبد الرحمان أنموذجا	142
20	أ. عز الدين حفار	معيار التماسك في النص الشعري قراءة في معلقة عنترة بن شداد	155

المحور الرابع: مقاربات تطبيقية للنص التراثي .

21	أ. محمد بوسعيد	النص التراثي وإشكالية القراءة "شروح ديوان المتنبي نموذجا"	159
22	أ. أحمد شكيب بكري	الأبعاد الدلالية في الحكاية الشعبية حكاية سالم والساحر _ لمحمد ديب _ دراسة سيميائية.	169
23	أ. نعيمة سبتي	قراءة النّص التراثي في الخطاب العربي المعاصر (من التنظير الحديث إلى التطبيق المعاصر)	186
24	أ. سليمان قوراري	مقاربة تطبيقية للنص التراثي من منظور حداثي سامي سويدان وريتا عوض نموذجا	194
25	الأستاذ: صديق مقدم	إشكالية القراءة في الأدب الأندلسي، تطبيقات في بعض النصوص الشعرية	199
26	Intervenant: Yahiaoui. Abderrahmane	Apprentissage du français dans la région de TOUAT	206
27	الأستاذ: عبد الحق خليفي	فهم النص التراثي بين المرجعية الفكرية والخلفية الفلسفية	213

ديباجة:

لا يزال التراث العربي – الإسلامي، بمختلف نصوصه وخطاباته، يطبع جوانب أساسية من حياتنا أفراداً وجماعات، ولذا فقد كان من الطبيعي أن يحتل موقفاً متميزاً في ثقافتنا الحديثة والمعاصرة، سواء بتوظيفه في الصراعات الإيديولوجية التي تشهدها الساحة الفكرية والسياسة عندنا، أو بمساهمة الباحثين والدراسين في إحيائه وإعادة قراءته وفق مناهج ورؤى مختلفة، مما جعل تلك القراءات تتراوح بين الفهم التقليدي الذي يحول النص إلى نموذج تاريخي مغلق وفهم آخر – علمي . قائم على توظيف التجديد المنهجي الحاصل في علوم الإنسان والمجتمع أملاً في لحظة تاريخية تضع الأمة في قلب العالم والعصر.

ولمّا كانت القراءات الحديثة التي تناولت النص التراثي . العربي . أكثر من أن تحصى، فقد رأى قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة أدرار أن يجعل من تلك القراءات نفسها موضوعاً لقراءات أخرى مشروعة وضرورية، وذلك من خلال تنظيم ملتقى وطنيّ موضوعه: (النص التراثي وإشكالية القراءة) ليكون مناسبة للتعريف بأهم المناهج الحديثة، ومقولاتها، وأدواتها الإجرائية، ومرجعياتها الفكرية والإيديولوجية، وامتحانها في حقل النصوص التراثية لبيان حدودها.

محاور الملتقى الوطني

المحور الأول: النص التراثي: تحديد المفاهيم.

المحور الثاني: القراءات التقليدية للنص التراثي: وصف وتقييم .

المحور الثالث: القراءات الحديثة للنص التراثي: المناهج الحديثة وآلياتها.

المحور الرابع: مقاربات تطبيقية للنص التراثي .

برنامج سير الأشغال

التاريخ	التوقيت	البيان
الاثنين: 2008/04/21		**استقبال المشاركين من جامعات الوطن**
الثلاثاء: 2008/04/22	**09:30 – 08:00**	**الافتتاح الرسمي**
	12:30 – 10:00	**الجلسة الأولى**
	18:30 - 16:00	**الجلسة الثانية**
الأربعاء: 2008/04/23	**10:00 - 08:00**	**الجلسة الثالثة**
	12:30 - 10:30	**الجلسة الرابعة**
	19:00 – 16:00	**الجلسة الخامسة**
	18:30 – 18:00	**الجلسة الختامية**

* برنامج أشغـال الملتقـى الوطني الثالث *

" النَّـص التُّـراثِـي وإشكَـاليـَّـة الـقـرَاءة "

الثـلاثـاء :22 أبـريل 2008 .

الفـتــرة الصـبـاحيـــة: 08:00 – 12:30 .

09:30 – 08:00
مـراسيم الافتتـــاح.
- الافتتاح بآيـات قـرآنيــة.
- الاستمـاع للنشيد الوطني.
- كلمة السيد عميد كليـة الآداب .
- كلمة السيد رئيس قسم اللغة العربية.
- كلمة السيد رئيس اللجنة العلمية للملتقى(السيد الأمين العام للجامعة).
- كلمـة ممثـل الأسـاتذة الضيـوف
- كلمة السيد رئيس الجامعة.

10.00-09:30 استـــــــراحـــــة .

12:30 – 10:00 الجلســة الأولـــى . المحـــور الأول: النص التراثي تحديد المفاهيـــم .

رئيس الجلسة	المتـدخـــل	الجامعة	عـنـــوان المـــداخلـــة
د/أحمد جعفري	د/إبراهيم صدقة	ج/ سطيف	تصور التراث النقدي للنص الأدبي " ابن طباطبا" أنموذجا
	أ/ كريمة صمباوي	ج/ أدرار	النص عند القدماء "بحث في الماهية"
	أ/ عبد العزيز أبليلة	ج/ أدرار	النص التراثي: محاولة في تحديد المفهوم
	أ/ عبد الرحمان قاسي محمد	ج/ أدرار	القراءة : إشكالية المصطلح
	أ/ محمد الأمين خلادي	ج/ أدرار	أطاريح التراث العربي ومفاهيم دراستها
	أ/ عبد الحفيظ تحريشي	ج/ أدرار	مفاهيم النص .

الفـتـرة المسـائيـة: 16:00 – 18:30.

الجلســة الثانيـة : المحـور الثاني: القراءات النقـدية للنص التراثي ، وصف وتقديم .

رئيس الجلسة	المتـــدخـــل	الجامعة	عـنـــوان المـــداخلـــة
د/ الطاهر مشري	د/شعيب مقنونيف	ج/تلمسان	القراءات المتجددة للنصوص التراثية في النقد العربي القديم بين الثبات والتغيير
	أ/حبيبي عبد الله	ج/ أدرار	من آليات قراءة الشواهد الشعرية في منهاج البلغاء وسراج الأدباء لابن حزم القرطاجني
	أ/لعلمي حدباوي	ج/ أدرار	قراءة إحسان عباس للتراث
	أ/بن خويا إدريس	ج/ أدرار	النص الأدبي من بنية المعنى إلى سيميائية الدال
	أ/أبلالي مبارك	ج/ أدرار	قراءة في التراث الأدبي لحقبة ما قبل النهضة العصر العثماني والمملوكي
	أ/الحاج قويدر محمد	ج/ أدرار	قراءة ثانية لشعرنا القديم للدكتور "مصطفى ناصف"عرض وتقديم
استراحـــــــة			

الأربعاء :23 أبريل 2008 .

الفـتـرة الصباحيـة: 08:00 – 12:30

08:00- 10.00 .الجلسة الثالثة: المحور الثاني : **القراءات النقدية للنص التراثي : وصف وتقديم**

رئيس الجلسة	المتـــدخـــل	الجامعة	عـنـــوان المـــداخلـــة
أ .د/ بكري عبد الكريم	د/بوجمعة شتوان	ج/ تيزي وزو	إستراتيجية الاستعارة في الصورة الشعرية التراثية.
	د/بن عيسى عبد الحليم	ج/ وهران	النص التراثي وآليات قراءته التداولية نقد النثر لقدامة بن جعفر – أنموذجا
	أ/خالدي ميزاتي	ج/ أدرار	النقد الأركوني للتراث :قراءة علمية أم إيديولوجيا؟
	أ/ باريك الضاوية	ج/ أدرار	المنهج التكاملي وقراءة التراث الأدبي
	أ/مقلاتي عبد الله	ج/أدرار	نقد التراث والتاريخانية في فكر محمد أركون
	أ/خليفي عبد الحق	ج/أدرار	فهم النص التراثي بين المرجعية الفكرية والخلفية الفلسفية

استراحـــــة

10:30 -12.30 الجلسة الرابعة:المحور الثالث:**القراءات الحديثة للنص التراثي/المناهج الحديثة وآلياتها**

رئيس الجلسة	المتـــدخـــل	الجامعة	عـنـــوان المـــداخلـــة
د/ محمد الأمين خلادي	أ.د بكري عبد الكريم	ج/ وهران	أثر الدراسات القرآنية في النقد العربي الحديث
	د/قادة عقاق	ج/ س/ بلعباس	وعي التراث وإشكاليات قراءته(الخطاب السيميائي نموذجا)

	د/مشري الطاهر	ج/ أدرار	إشكالية قراءة التراث الصوتي العربي من خلال كتاب (المجمل في المباحث الصوتية) د. مكي درار
	أ/شابي سعاد	ج/ أدرار	إشكالية قراءة الخطاب الصوفي
	أ/الحاج أحمد الصديق	ج/ أدرار	إسقاط المشروع الحداثي على النص القرآني – "د / طه عبد الرحمان ".أنموذجاً.
	أ/بكري أحمد شكيب	ج/أدرار	الأبعاد الدلالية في الحكاية الشعبية: "حكاية سالم والساحر لمحمد ديب نموذجا" دراسة سيميائية

الفتـرة المسـائيـة :16:00 – 19:00 .

16:00-18.00 الجلسـة الخـامسـة: المحور الرابع: مقـاربات تطبيقيـة للنص التـراثي .

رئيـس الجلسة	المتـدخـل	الجـامعـة	عـنـوان المـداخلـة
أ/ عبد الرحمـان قـاسي محمد	أ/حفار عز الدين	ج/ مستغانم	معيار التماسك في النص الشعري "قراءة معلَّقة عنترة بن شداد"
	أ/بوسعيد محمد	ج/ الشلف	النص التراثي وإشكالية القراءة "شروح ديوان المتنبي أنموذجاً
	أ/سبتي نعيمة	ج/ أدرار	قراءة النص التراثي في الخطاب العربي المعاصر من التنظير الحديث والتطبيق المعاصر .
	أ/قوراري سليمان	ج/ أدرار	مقاربة تطبيقية للنص التراثي من منظور حداثي. سامي سويدان و ريتا عوض نموذجا
	أ/مقدم صديق	ج/ أدرار	إشكالية القراءة في الأدب الأندلسي، تطبيقات في بعض النصوص شعرية
	أ/ يحياوي عبد الرحمان	ج/ أدرار	LE FRANCAIS COMME LANGUE D' E'CHANGE ET LE PATRIMOINE CULTUREL LOCAL.
استراحـــة			

الجلسـة الختـاميـة: 18.00–18.30 .قراءة التوصيات واختتام أشغال الملتقى .

المحور الثاني:

القراءات التقليدية للنص التراثي: وصف وتقييم

"النص التراثي وآليات قراءته التداولية"
-نقد النثر لقدامة بن جعفر نموذجا-

الدكتور: عبد الحليم بن عيسى
جامعة وهران.

تقديم:

إنّ المطّلع على التراث العربي بعين الفحص والتمحيص يلاحظ أنّه قد احتوى على طروحات قيّمة وأفكار وآراء جليلة في دراسة الظواهر التي تقتضيها اللغة العربية في مختلف استعمالاتها، وقد تجلّت بدقّة من خلال علوم متنوّعة أثبتت قيمتها في الدراسة اللغوية.

ولعلّ أهم شيء نلاحظه عن هذه الطروحات أنّها أضحت تضاهي في بعض الأحيان الأفكار التي أفرزتها بعض النظريات المعاصرة، حتّى إنّ الدارس في بعض الأحيان يندهش حينما يطالع إفرازات بعض النظريات المعاصرة ويجد لها حضور كثيف في مؤلّفاتنا الموروثة.

وبحثنا يندرج ضمن هذا الاتّجاه، نكشف فيه عن تلك المفاهيم والآليات القيّمة التي وردت لدى علمائنا في تناول الظاهرة اللغوية، والتي كان لها حضور في الدراسات التداولية المعاصرة. وقبل الكشف عن ذلك نشير إلى أنّ مفاهيم هذا الحقل لم تتردّد لدى علمائنا في مجال محدّد، أو في مؤلّفات من صنف معيّن، وإنّما وردت في مصنّفات مختلفة؛ البلاغية والنحوية والفلسفية والأصولية وغيرها.

ولبيان هذه المفاهيم وتوضيح أهميّتها اخترنا مدوّنة ثريّة، تحتوي على آراء وتوضيحات لها صلة مباشرة بالإفرازات التي قدّمتها النظرية التداولية. وقبل الكشف عن أهمها نرى أنّه من الجدير الإفادة من مثل هذه المقاربات؛ لأنّنا نعتقد أنّ استثمار مثل هذه المفاهيم في دراسة اللغة العربية، وبالخصوص في ظلّ ما قدّمه علماؤنا القدامى سيسهم -لاشكّ في ذلك- في وصفها وبيان خصائصها والكشف عن ظواهرها الخطابية في ظلّ مناهج علمية دقيقة مستوفية أكثر لمستدعيات الدرس اللساني. وفي كلّ ذلك إظهار لأهمية ما بذله دارسونا في هذا الميدان، وإنزاله المنزلة اللائقة به. وهذه الدراسة تحاول لفت الأنظار إلى كلّ ذلك.

1-حول الكتاب:

يعتبر كتاب "نقد النثر" لـ"قدامة بن جعفر" (ت337هـ) من أهم الكتب التي بحثت في قضية هامة وهي "البيان"؛ إذ أراد المؤلف فيه أن يتبحّر أكثر في هذا الموضوع بعدما أن لاحظ أنّ أعظم مؤلّف في ذلك وهو كتاب "البيان والتبيين" لم يشبع الكلام فيه، حيث ذكر في مقدّمة الكتاب أنّ الجاحظ (ت255هـ) «لم يأت فيه بوصف "البيان"، ولا أتى على أقسامه في هذا اللسان، وكان عندما وقفت عليه غير مستحق لهذا الاسم الذي نُسب إليه. وسألتني أن أذكر لك جملا من أقسام البيان، آتية على أكثر أصوله، محيطة بجماهير فصوله،

يعرف بها المبتدئ معانيه، ويستغني بها الناظر فيه؛ وأن أختصر لك ذلك لئلاّ يطول له الكتاب»[1]. ومنه نلاحظ أنّ صاحب الكتاب أراد أن يتخصص أكثر في قضية "البيان"، بتوضيح حدّده وأقسامه وأصوله وآداب أهله ومؤطِّراته، بالإفادة مما سبق، ابتغاء الاستيعاب والتيسير والشمولية.

ولإثراء كلّ ذلك جاء كتابه في ثلاثين بابا، كلّ باب خُصِّص لمسألة معيّنة لها صلة بالموضوع ككل. وقد افتتح ذلك بالتأكيد أنّ الإنسان قد فُضِّل بالعقل، ورجاحته تكون بـ"البيان". وبعد ذلك عرّف بـ"البيان"، وأوضح أنّه يكون على أربعة أوجه:

- بيان الأشياء بدواتها.
- البيان الذي يحصل في القلب عند إعمال الفكرة واللبّ.
- البيان الذي هو نطف باللسان.
- البيان بالكتاب الذي يبلغ من بَعُد أو غاب.

وحاول بعد ذلك في أبواب متعدّدة شرح هذه الوجوه وتوضيح مقتضياتها التي تحقق لها وجودها ونظاميتها. وضمن هذه الأبواب وردت أفكار وتوضيحات لها صله مباشرة بالحقل التداولي، وقبل الكشف عنها نعرّف بالنظرية التداولية، ونكشف عن مهامها.

2-حول النظرية التداولية:

"التداولية Pragmatique" مصطلح اقترن بحقل علمي جديد، ولكن له استعمالاته في اللاتينية (Pragmaticus)، وفي الإغريقية (Pragmaticos) بمعنى "عملي". وقد ارتبط توظيفه في العصر الحديث في بداية ظهوره بالفلسفة الأمريكية "البراغماتية". ولكن في اللغة العربية يجب أن نفرّق في المصطلح بين "التداولية" والذي نقصد به هذا الاتجاه اللغوي الجديد الذي يعنى بقضايا الاستعمال اللغوي، ويقابله المصطلح الفرنسي "Pragmatique"، و"البراغماتية أو ما يُترجم أيضا بـ"الذرائعية" أو "النفعية" أو غيرهما كمذهب فلسفي تجريبي عملي؛ تجاوز المذهب العقلاني وطوّر الاتجاه التجريبي، لا تقوم على معاني عقلية ثابتة أو تصوّرات قبلية، ترتبط بالواقع التجريبي، تحاول أن تفسِّر الفكرة ليس بمقتضياتها العقلية أو الحسية؛ بل بتتبّع واقتفاء أثر نتائجها "العملية"، ويقابلها مصطلح "Pragmatisme"، ومن روادها "وليام جونس وجون ديوي وشيلر وغيرهم.

وقد تعدّدت مفاهيم "التداولية" في الدراسات العلمية الحديثة، من أبرزها تعريف "تشارلز موريس Morris" (1938) الذي يقول: «إنّ التداولية جزء من السيميائية التي تعالج العلاقة بين العلامات، ومستعملي هذه العلامات»[2]. وهو تعريف عام يجعل فيه "موريس" التداولية جزء من السميائية، كما أنّه لا يحدّد طبيعة العلامة التي تُعالج؛ هل العلامات في الاتّصال الإنساني، أم الحيواني أم الآلي؟

---

[1] نقد النثر، قدامة بن جعفر، ص3.

[2] المدارس اللسانية المعاصرة، د.نعمان بوقرة، ص166.

وهناك تعريف لساني آخر لـ"ماري دييرMarie diller" و"فرانسوا ريكاناتي Francois Récanati" وهو أنّ «التداولية هي دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية»[1]، وإذا أردنا أن نحلّل هذا القول من أجل الوقوف على المقصود من هذا الحدّ فإنّنا نسجّل النقاط التالية:

– التداولية علم يهتم بدراسة اللغة الإنسانية في الاستعمال.

– تسعى التداولية إلى الكشف عن المقدرة الإبلاغية التي تُحققها العبارة اللغوية.

– التداولية بحث في الدلالات التي تفيدها اللغة في الاستعمال.

وكلّ هذه المفاهيم تتجلّى في حدِّ "فرانسيس جاك Francis Jaques" الذي يرى أنّ التداولية تتطرّق «إلى اللغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معا»[2].

وهي عند رائدها "أوستين Austin" جزء من علم أعم هو دراسة التعامل اللغوي من حيث هو جزء من التعامل الاجتماعي، وبهذا المفهوم ينتقل باللغة من مستواها اللغوي إلى مستوى آخر؛ هو المستوى الاجتماعي في نطاق التأثير والتأثّر[3]. فالتداولية تدرس الاتّصال اللغوي في إطاره الاجتماعي؛ بالكشف عن الشروط والمعطيات التي تسهم في إنتاج الفعل اللغوي من جهة، كما تبحث في فاعليته وآثاره العملية من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار يقول صلاح فضل: «فالتداولية إذن تعنى بالشروط والقواعد اللازمة الملائمة بين أفعال القول ومقتضيات المواقف الخاصة به؛ أي للعلاقة بين النص والسياق».[4]

ومن هذه المفاهيم نلاحظ أنّ "التداولية" تدرس "الاستعمال اللغوي" في الاتّصال اللساني وفق معطيات سياقية واجتماعية معيّنة. ويجب أن نشير إلى أنّ هذا الموضوع قد تجاذبته حقول متنوّعة وفق زوايا مختلفة، ولذلك كان لابدّ للسانيات التداولية أن تفيد من النتائج التي تقرّها هذه العلوم من أجل الوقوف على القوانين الكلية التي تضبط "الإنتاج اللغوي".

وذكر "جون ديبوا J.dubois" أننا نجد تحت التداولية من حيث هي منهج توجّهات مختلفة؛ ففي البدء كانت تعني بخصائص استعمال اللغة؛ أي الدوافع النفسية للمتكلّمين، وردود أفعال المستقبلين، والنماذج الاجتماعية للخطاب، وذلك بمراعاة الخصائص التركيبية الدلالية، ثم تحوّلت فيما بعد مع "أوستين Austin" إلى دراسة أفعال اللغة، إلى أن امتدّت واتّسعت لتشمل نماذج الاستعمال والتلفّظ وشروط الصحّة والتحليل الحواري[5].

وإذا أخذنا بالمعطيات المذكورة في المفاهيم السابقة بعين الاعتبار من أجل ضبط مهام النظرية التداولية فإنّنا نسجّل ما يلي:

– بيان الشروط التي تجعل العبارات اللغوية جائزة ومقبولة في موقف معيّن بالنسبة للمتكلِّمين بتلك اللغة، ولا تقف "القبولية" ههنا عند قيود النحو والصوت والدلالة كما هو معروف في اللسانيات البنوية؛ بل ترتبط

---

[1] المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ترجمة: سعيد علوش، ص8.

[2] السابق، ص8.

[3] التداولية وتحليل الخطاب الأدبي، راضية خفيف، مجلّة الموقف الأدبي، دمشق اتحاد الكتاب العرب، العدد 399، تموز 2004، ص56.

[4] بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، ص24–25.

[5] المدارس اللسانية المعاصرة، نعمان بوقرة، ص165.

بالفعالية التي تقتضيها العبارة اللغوية، والتي تتجلّى من خلال إجرائها العملي. يقول "فان ديك Van dijk": «فبينما يقدّم النحو تفسيرا للعلّة التي بها يكون محلّ العبارة أو موضوعها سائغا مقبولا، فإنّ أحد مهام التداولية هو أن تتيح صياغة شروط نجاح إنجاز العبارة، وبيان أي جهة يمكن بها أن يكون مثل هذا الإنجاز عنصرا في اتّجاه مجرى الفعل المتداخل الإنجاز الذي يصبح بدوره مقبولا، أو مرفوضا عند فاعل آخر»[1]. فمن مهام التداولية الكشف عن الشروط التي تؤمّن النجاح والفعالية للاستعمال اللغوي، وفق ما تقتضيه مختلف المواقف الاتصالية.

– تحديد المبادئ التي تبيّن وتحدّد اتّجاهات مجاري فعل الكلام المتداخل الإنجاز، و«الذي ينبغي أن يستوفى في إنجاز العبارة حتى تصبح ناجحة... ولما كانت معطيات التجربة متاحة بأوسع ما تكون في صورة العبارة فقط فإنّ فيجب أن يكون من الواضح في التداولية كيف تترابط شروط نجاح العبارة كفعل إنجازي، وكمبادئ فعل مشترك الإنجاز التواصلي مع بنية الخطاب أو تأويله»[2]. فمبادئ إنجاح الفعل الكلامي تتنوّع، كما أنّ معطيات التجربة تتعدّد، ومن هنا نرى أنّ من مهام التداولية ضبط هذه المبادئ والمعطيات بحسب أشكال الاستعمال اللغوي.

– قواعد الاستدلال الممكنة التي تجعل المتكلم يصوغ عبارته اللغوية بطريقة ما، والتي تمكّن في الوقت نفسه من إدراك أبعاد الطاقة المقصدية المبسوطة في الفعل الكلامي.

– قواعد التأويل الدلالي للعبارات؛ فقواعد النحو –مثلا– تبيّن كيفيات التأويل التركيبي، ذات الصبغة التجريدية، والأمر نفسه في الدلالة حيث تعمل قواعد هذا العلم أن تؤوّل الموضوعات تأويلا صوريا لعوالم ممكنة، بينما النظرية التداولية «تحوّل هذه الموضوعات إلى أفعال منجزة، وبعبارة أخرى: فإنّ ما توجد له بنية مجرّدة لموضوع العبارة ينبغي أن يصير بنية مجرّدة لإنجاز العبارة. ومن الأفضل أن تحتفظ البنية الأولى على نحو ما في البنية الثانية الأخيرة كما لو كانت قواعد تأويل دلالي لكل مقولة من مقولات البنية التركيبية. وعملية تحويل الخطاب إلى أفعال منجزة يمكن أيضا أن يسمّى تأويلا تداوليا للعبارات»[3]. فالتأويل التداولي للعبارة اللغوية تتجلّى قيمته من خلال تصيير البنية المجرّدة للموضوعات إلى أفعال منجزة، لها علاقة بمقام الاستعمال؛ باعتبار أنّ لكلّ مقولة تركيبية قواعد إنجازية خاصة، وتحدّد تأويلا تداوليا خاصا.

– صياغة شروط "النجاح التداولي"، يتم ذلك بعدما «أن تنزّل هذه الأفعال في موقف معيّن، وأن تُصيغ الشروط التي تنصّ على أي العبارات تكون ناجحة، في أي موقف من المواقف؛ أعني أننا نحتاج إلى وصف مجرّد لهذا "الموقف لفعل كلامي متداخل الإنجاز". واللفظ التقني الذي نستخدمه في مثل هذا الموقف هو مصطلح "السياق"، وكذلك بالمثل فنحن نحتاج إلى لفظ مخصوص حتى ندلّ به على صفة "اطّراد النجاح التداولي للعبارة المتلفظ بها"؛ لأنّ هناك أوجها أخرى لنجاح "نحوي"؛ بل وأيضا نجاح سيكولوجي ومجتمعي. وفيما يخصّ "النجاح التداولي" فإنّ لفظ "المناسبة" يمكن أن يستعمل، وعلى ذلك فإنّ الشروط المناسبة والملائمة

---

[1] النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، ص256.

[2] نفسه، ص256.

[3] نفسه، ص257.

يجب أن تعطى في حدود أو ألفاظ الخواص المجرّدة للسياقات المحدّدة في البنيات النموذجية التداولية»[1]. معنى هذا أنّ للموقف التواصلي ككل بمعطياته المتنوّعة الخاصّة بركني الاتّصال والسياق الاجتماعي والخاصة بالمعارف والاعتقادات والمقاصد الدور الكبير في إنجاز الفعل الكلامي، وبالتالي تحقيق "النجاح التداولي".

يبقى أن نشير إلى أنّ المطّلع على هذا الحقل يلاحظ تلك النقلة النوعية في الدراسات التداولية؛ إذ كانت في المراحل الأولى قد اهتمت بالفعل الكلامي في حدود معيّنة فإنّها سرعان ما اتّسعت لتشمل قضايا أخرى، أفرزتها مقتضيات الدراسة العلمية للاستعمال اللغوي، منها "نظرية المحادثة"، و" قواعد الاستدلال المستعملة في الخطاب اللغوي" و"استراتيجيات الخطاب"، و"نظرية الحجاج" وغير ذلك.

3-المفاهيم التداولية في نقد النثر:

إنّ الكشف عن المفاهيم والآليات التداولية التي قد نستنبطها من مدوّنة قدامة بن جعفر في تناول الظواهر اللغوية وتفسيرها يستدعي الانطلاق من الغاية الجوهرية التي صُنِّف على أساسها هذا المصنّف؛ إذ أراد صاحبه أن يدرس "البيان" بتوضيح أصوله وأقسامه وخصوصيات كل قسم، وبيّن أنّه يتأسس على مقولات العقل الذي كُرِّم به الإنسان في تنظيم الجدلية أو العلاقة التي تربطه بالكون وإفرازاته. وبيّن أنّ هذا "العقل" ينمِّيه الفرد من تفاعله من محيطه، وقد قال: «العقل ينقسم قسمين: موهوب ومسكوب؛ فالموهوب ما جعله الله في جبلة خلقه... والمكسوب ما أفاده الإنسان بالتجربة والعبر وبالأدب والنظر»[2]. وهذا العقل هو آلة "البيان" ومفسِّره؛ إذ «بالفكر والاعتبار يتّقى الزلل والعثار، وبالتجارب تعرف العواقب وتدفع النوائب. فإذا تفكّر الإنسان وتدبّر ونظر واعتبر وقاس ما يدلّه عليه فكره بما جرّبه هو ومن قبله، تبين له ما يريد أن يتبيّنه وظهر له معناه وحقيقته»[3]. فالعقل هو سلطان الاعتبار والنظر والقياس، إذ به يتدبّر، ويقف على المقصود من كلّ الأمر.

وقد لاحظ قدامة أنّ "البيان" يتّسع ويتنوّع، ويكون على أربعة أوجه؛

- بيان الأشياء بذواتها وإن لم تُبِنْ بلغاتها.
- البيان الذي يحصل في القلب عند أعمال الفكرة واللب.
- البيان الذي هو نطق باللسان.
- البيان بالكتاب الذي يبلُغ من بعُدَ وغاب[4].

وكل هذه الأصناف تبقى مرتبطة بالفرد، إذ يبني انطلاقا من تفاعله مع الواقع مفاهيم ومعارف متنوّعة، تكوّن لديه "قدرات" تجعله يعي ويتعاطى مع كلّ مظاهر هذا الواقع وموجوداته. وهذه القدرات ليست نسقا بسيطا؛ بل مجموعة من الأنساق المتكاملة، ورأى صاحب الكتاب أنّها تحصل عند الفرد انطلاقا مما يلي:

- المعرفة بالأشياء التي تحيط به، عن طريقها يستطيع التفاعل مع المحيط ككل؛ فالأشياء تبيّن للناظر المتوسم والعاقل المتبين بذواتها، و«إذا حصل هذا البيان للمتفكر صار عالما بمعاني الأشياء»[5].

---

[1]

[2] نقد النثر، ص7.

[3] السابق، ص9.

[4] السابق، ص9.

[5] السابق، ص11.

– المعرفة الإدراكية وهي تابعة للمعرفة السابقة؛ إذ تمكّن عارفها من إنتاج المعرفة والتعامل من جميع إفرازاتها، والتي تجعله أكثر قدرة على الخطاب والتأويل.

– المعرفة بضروب الاستدلال والاحتجاج، باعتبار أنّ الظاهر من الأشياء «مستغنٍ بظهوره عن الاستدلال عليه والاحتجاج له؛ لأنّه لا خلاف فيه. والباطن هو المحتاج إلى أن يستدلّ عليه بضروب الاستدلال، ويُعتبر بوجوه المقاييس والأشكال. والطريق إلى علم باطن الأشياء في ذاتها والوقوف على أحكامها ومعانيها من جنسين وهما: القياس والخبر»[1]. وينصّ قدامة بن جعفر أنّه من أراد استيعاب ذلك ومعرفته فلينظر في الكتب الموضوعة في المنطق، فإنّما جُعلت عمادا وعيارا على العقل ومقوِّمه لما يُخشى زللُه[2].

– المعرفة بكيفيات التوظيف اللغوي بحسب السياقات المختلفة، والتي تمكّن المتصل من إنتاج وتأويل مختلف العبارات في مختلف المواقف الاتصالية. وهذه المعرفة تختلف بحسب طبيعة اللغات، ولهذا بيّن صاحب الكتاب أنّ للعرب «استعمالات أُخر من الاشتقاق والتشبيه واللحن والرمز والوحي والاستعارة والأمثال واللغز والحذف والصرف والمبالغة والقطع والعطف والتقديم والتأخير والاختراع»[3].

وقد بيّن أنّ لكل استعمال موضعا معيّنا؛ فللحذف أو المبالغة أو الرمز أو المثل مواضع مضبوطة تقتضيها توظيفات اللغة العربية، تتنوّع بحسب طبيعة فنون "البيان"، والتي قد تكون منظومة أو منثورة.

– المعرفة بكيفيات الاتصال بحسب طبيعة المخاطب؛ والتي تنضوي ضمن ما يصطلح عليه بالملكة الاجتماعية، يقول: «وإنّما ينكر أن تكلم الحاضرة والمولدون من الغريب بما لا يعرفون، وبما هم إلى تفسيره محتاجون، وأن تكلّم العامةُ السخفاءُ بما تكلّمُ به الخاصة الأدباء، وإنّما مثل من كلّم إنسانا بما لا يفهمه وبما يحتاج إلى تفسير له كمثل من كلّم عربيا بالفارسية؛ لأنّ الكلام وُضع ليعرف به السامع مراد القائل، فإذا كلّمه بما لا يعرفه فسواء عليه أكان ذلك بالعربية أم بغيرها»[4]. فأشكال الاتصال تتنوّع بحسب الطبيعة الاجتماعية للمستعملين للغة المعيّنة من جهة، وطبيعة المتلقي من جهة أخرى، وهي تستدعي في أساسها من المتكلم أن يعرف ذلك.

وكلّ هذه المفاهيم والمعارف أشار إليها "سيمون ديك S.Dick" حينما أراد الوقوف على مؤلفات "القدرة التواصلية"، والتي تعود إلى خمس ملكات على الأقل "الملكة اللغوية، والملكة المنطقية، والملكة المعرفية، والملكة الإدراكية، والملكة الاجتماعية"[5]، وهي المكوّنة لما يسمّى بـ"الكفاءة التداولية". وفاعليتها تتجلّى من خلال استثمار استثمار هذه المكوّنات في إنتاج الفعل الكلامي وتأويله.

وفي رحاب هذا التصوّر ذي البعد التداولي نستطيع استنباط بعض الآليات الأخرى التي ارتكز عليها قدامة بن جعفر في تناول الظاهر اللغوية، ونركّز على ما يلي:

---

[1] السابق، ص18، وينظر ص43.

[2] السابق، ص27.

[3] السابق، ص52.

[4] السابق، ص105.

[5] قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، أحمد المتوكل، المغرب دار الأمان، 1995، ص17.

أ-ربط الكلام بالسياق:

ربط الكلام بسياق هو الأساس الذي بنت عليه النظرية التداولية اختصاصها؛ حتّى أنّ "ماكس بلاك Max blak" يستحسن أن تسمّى بـ"السياقية Contextique"[1]. وقد نصّ قدامة بن جعفر في غير موضع أنّ السياق هو الذي يحدّد نوعية الكلام وشكله، يقول في "باب المبالغة": «وأما شأنها أن تختصر وتوجز، وذلك لتوسّعها في الكلام واقتدارها عليه، ولكل من ذلك موضع يستعمل فيه»[2]. لكن الاستعمال ههنا يستدعي بلاغة وافية، وحدّها عنده أنّها «القول المحيط بالمعنى المقصود مع اختيار الكلام وحسن النظام وفصاحة اللسان»[3]. لنراه ههنا قد ربط البلاغة بالقدرة على التعبير على المقصود مع الإحاطة بالموضوع، والدقة في اختيار العناصر اللغوية التي تحتوي ذلك.

ب-استراتيجيات الخطاب:

والمقصود بالخطاب ههنا الكلام الذي قد يوجّهه المخاطِب إلى المخاطَب الذي يفهم عنه إنتاجه اللغوي، وهذا ما استنتجناه مع قدامة من خلال استعماله لمختلف اشتقاقات "خطب" التي وردت لديه في موضع متعدّدة[4].

وقد دعا ههنا صاحب الكتاب إلى ضرورة الاعتناء بدور عناصر السياق ومدى توظيفها في إنتاج الخطاب وتأويله؛ مثل دور العلاقة بين طرفي الخطاب، ودرجاتهم الاجتماعية، وطرق إنتاج الخطاب. والشيء الذي نؤكّد عليه ههنا أنّ استطاع أن يجعل الكلام (الخطاب) ممارسة تتنوّع بتنوّع السياق وأركانه، ومنه عدم ثبات سمات عناصره (عناصر الكلام أو الخطاب)؛ فالمتكلِّم متجدّد السمات، وكذلك المتلقي، والأمر نفسه مع الرسالة فهي متنوّعة دوما بحسب علاقتها بطرفيها. وهو طرح -كما نلاحظ- ذو صبغة تداولية، يرتكز في جوهره على فكرة "السياق"؛ والتي تتأسس على ضرورة المعرفة الواعية به.

فلا بدّ من تحليل السياق ذهنيا؛ بأن يعرف المتكلّم من يتّجه إليه الكلام، وما يمكن أن يختار من العلامات اللغوية التي تحقّق له منفعته الذاتية، نلمس ذلك من خلال قوله: «وينبغي لمن كان قوله للشعر تكسّبا لا تأدّبا أن يحمل إلى كلّ سوق ما ينْفُقُ فيها، ويخاطب كل مقصود بالشعر على مقدار فهمه. فإنّه ربّما قيل الشعر الجيّد فيمن لا يفهمه فلا يحسن موقعهُ منه، وربّما قيل الشعر الدّاعِر لهذه الطبقة فكثرت فائدة قائله لفهمهم إيّاه»[5]. فالمرسل الناجح هو الذي يستطيع أن يستعمل اللغة بحسب مستوياتها المختلفة من جهة، وانطلاقا مما يقتضيه السياق الجامع من جهة أخرى.

وهذا التصوّر يعني -بطرح تداولي- أنّ أي كلام هو نتيجة لاستراتيجية معيّنة، وللإنتاجه لابدّ من ثلاث مراحل:

- إدراك السياق الذي يجري فيه التواصل بكل أبعاده المؤثِّرة.

---

[1] السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، علي آيت أوشان، الدار البيضاء، دار الثقافة (د.ت)، ص57.

[2] نقد النثر، ص70.

[3] السابق، ص76.

[4] السابق، ينظر مثلا ص94-95 حيث تكلّم عن مادة (خطب) ودلالتها.

[5] السابق، ص92.

– تحديد العلاقة بين السياق والعلامة المستعملة ليتم اختيار الاستراتيجية الخطابية الملائمة.

– التلفظ بالخطاب[1].

ج–قواعد الملاءمة والمناسبة:

تستدعي هذه القوانين المعرفة بكيفيات إنجاز اللغوي بحسب طبيعة الموضوع من جهة، وحالات الاستعمال اللغوي من جهة أخرى. وقد ألحّ قدامة في غير موضع على ضرورة «أن يكون الخطيب والمترسِّل عارفا بواقع القول وأوقاته واحتمال المخاطبين له، فلا يستعمل الإيجاز في موضع الإطالة فيُقصِّر عن بلوغ الإرادة، وألا يستعمل الإطالة في موضع الإيجاز فيتجاوز مقدار الحاجة إلى الإضجار والملالة، وألا يستعمل ألفاظ الخاصة في مخاطبة العامة ولا كلام الملوك مع السوقة؛ بل يعطي كلّ قوم من القول بمقدارهم ويزنهم بوزنهم فقد قيل "لكل مقام مقال"، وإذا رأى من القوم إقبالا عليه وإنصاتا لقوله فأحبّوا أن يزيدهم زادهم على مقدار احتمالهم ونشاطهم، وإذا تبيّن منهم إعراضا عنه وتثاقلا عن استماع قوله خفّف عنهم؛ فقد قيل "من لم ينشط لكلامك فارفع عنه مؤونة الاستماع منك". وليس يكون الخطيب موصوفا بالبلاغة ولا منعوتا بالبلاغة والخطابة إلاّ بوضع هذه الأشياء مواضعها»[2]. فبطرح تداولي نلاحظ أنّ هذا القول يدعو إلى وجوب اعتبار بعض القواعد والآليات ليراعيها المرسل لكي يعبِّر عن مقصده مع ضمان إمكانية المتلقِّي على التنبّه إليه وفهم مقصده وتأويله.

ومن أهم هذه القواعد والآليات ما يلي:

– المعرفة بمواضع القول وأوقاته واحتمال المخاطبين له (احترام التواضع).

– الإيجاز والإطالة بحسب الموضوع من جهة أولى، وطبيعة المتلقي من جهة ثانية.

– كلّ متلقي وله مقولاته الخاصة به؛ فللخاصة كلامهم الخاص بهم، وللعامة كلامهم المتعيِّن بهم أيضا.

– لابدّ من معرفة من نجوّه إليه الكلام، حتى نختار الاستراتيجية الخاصة به.

– قد يتطلّب المتلقي النشيط الزيادة فيزيده المتكلم، وقد يصيبه الملل والإضجار فيحفف عنه المرسل ويوجز.

– وقد أخذت النظرية التداولية بهذه الآليات والمبادئ في دراستها للاستعمال اللغوي، وقد صاغها "بول غرايس P.Grice" في مبدأ عام هو "مبدأ التعاون"؛ وصيغته «ليكن انتهاضك للتخاطب على الوجه الذي يقتضيه الغرض منه»[3]. فهذا المبدأ يوجب التعاون بين المتكلم والمتلقي على تحقيق الهدف المتوخّى من الكلام الذي يربطهما، وقد يكون الهدف محدّدا قبل الكلام، أو يضبط أثناء الحديث.

ولقد فرّع "بول غرايس P.Grice" من مبدئه هذا قواعد تخاطبية مختلفة يندرج كل قسم منها تحت مقولة مخصوصة وهي: الكم، والكيف، والإضافة (أو العلاقة)، والجهة. وهذه الأقسام هي:

---

[1] استراتيجيات الخطاب –مقاربة لغوية تداولية– عبد الهادي بن ظافر الشهري، بنغازي دار الكتب الوطنية، ط1/2004، ص63.

[2] نقد النثر، ص96.

[3] اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، د.طه عبد الرحمن، المغرب المركز الثقافي العربي، ط1/1998، ص238.

أ- قاعدتا كم الخبر:

* لتكن إفادتك المخاطب على قدر حاجته.

* لا تجعل إفادتك تتعدّى القدر المطلوب.

ب- قاعدتا كيف الخبر:

* لا تقل ما تعلم كذبه.

* لا تقل ما ليست لك عليه بينة.

ج- قاعدة علاقة الخبر بمقتضى الحال:

* ليناسب مقالك مقامك.

د- قواعد جهة الخبر:

* لتحترز من الإجمال.

* لتتكلم بإيجاز.

* لترتب كلامك[1].

فلتبليغ الغاية المرادة لابدّ من الاحتراز من هذه الضوابط التداولية التي تستدعي المعرفة الواعية بأصول الإنتاج اللغوي وقوانينه، والتي تتعدّى حدود المعرفة اللغوية إلى المعرفة بمستدعيات السياق ومكوّناته (الكفاءة التداولية).

ونستطيع أن نستنتج مع قدامة بن جعفر مبادئ تداولية أخرى؛ منها ما نلمسه في قوله: "وألاّ يستعمل الإطالة في موضع الإيجاز فيتجاوز مقدار الحاجة إلى الإضجار والملالة"؛ فهي دعوة صريحة إلى مراعاة المتلقي والمقام ككل؛ تصاغ هذه المفاهيم بطرح تداولي ضمن "مبدأ التهذيب" في التعبير.

ومنها أيضا ما نلمسه أيضا في قوله "وألاّ يستعمل ألفاظ الخاصة في مخاطبة العامة، ولا كلام الملوك مع السوقة"، وهو تصوّر له صلة بـ"مبدأ الملاءمة" الذي تنصّ عليه النظرية التداولية. وقد أكدّ عليه في غير موضع منها قوله: «وليس ينكر مع ذلك أن يكلِّم أهل البادية بما في سجيتها علمُه، ولا ذوو الأدب بما في مقدار أدبهم فهمُه، وإنّما ينكر أن تُكلِّم الحاضرة والمولدون من الغريب بما لا يعرفون وبما هم إلى تفسيره محتاجون، وأن تكلِّم العامة السّفهاءُ بما تكلِّم به الخاصةُ الأدباء»[2].

د- المعرفة بمبادئ الجدل وقوانينه:

وقد خصص لظلك بابا سمّاه "الجدل والمجادلة" قال فيه: «وأما الجدل والمجادلة فهما قول يقصد به إقامة الحجّة فيما اختلف فيه اعتقاد المتجادلين، ويستعمل في المذاهب والديانات وفي الحقوق والخصومات والتنصّل في الاعتذارات، ويدخل في الشعر والنثر»[3]. ففي القول تصوّرات قيّمة لها حضور هام في الحقل

---

[1] ينظر السابق، ص238-239، وتحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، عمر بلخير، الجزائر منشورات الاختلاف، ط1/2003، ص101-102.

[2] نقد النثر، ص105، وينظر ص 111-112.

[3] السابق، ص117.

التداولي، تنتظم أكثر ضمن "النظرية الحجاجية" التي تبيّن أنّ «العملية الحجاجية عملية جدلية، تنطلق من أطروحة أو ضدّها، وتتجه للإفحام أو الإقناع لتقوية الانخراط أو تقليصه، ويتحرّك الحجاج داخل بنية حوارية»[1].

وإذا ما تأمّلنا القول جليا نستطيع استنباط مقوّمات العملية الحجاجية لدى قدامة بن جعفر وآلياتها، نركّز على ما يلي:

– الخطاب الحجاجي فعل لغوي.

– مجاله ليس المتفق عليه؛ بل المختلف فيه، ويظهر هذا الأمر أكثر لدى قدامة من خلال مقولتي "الظاهر والباطن"؛ فـ«الظاهر مستغنٍ بظهوره عن الاستدلال عليه والاحتجاج له؛ لأنّه لا خلاف فيه. والباطن هو المحتاج إلى أن يستدلّ عليه بضروب الاستدلال، ويعتبر بوجوه المقاييس والأشكال»[2].

وضمن هذا المفهوم نصّ "جيل دكلارك G.Declercq" «أنّ الحجاج وهو يتّخذ من العلاقات الإنسانية والاجتماعية حقلا له يبرز كأداة لغوية وفكرية تسمح باتّخاذ قرار في ميدان يسوده النزاع وتطغى عليه المجادلة»[3].

– يبحث في العلة، حيث يقول "قدامة": «وليس يقع الجدال والحجّة إلاّ في العلة، ولا يجب الحق والباطل إلاّ فيها»[4]. فالحجاج يتأسس على التعليل مونه الوسيلة الأساسية للانخراط في الطروحات المقدّمة. وضمن هذا التصوّر أكّد "تولمين S.Toulimin" أنّ "التعليل" يغدو الوظيفة الأساسية للحجج[5].

وقد بيّن قدامة طبيعة العلة التي قد يحاجج فيها حيث قال: «وطلب العلة يكون على وجهين؛ إمّا أن تطلبها وأنت لا تعلمُها لتعلمَها، وإمّا أن تطلبها وأنت تعلمُها ليُقَرَّ لك بها»[6]. فطلب العلة يكون من باب العلم بها، والاقتناع بها أيضا.

– الطرائق إلى معرفة الحقائق متنوّعة، وتستخدم في أساسها إذا غاب اليقين، يقول: «والطريق إلى علم باطن الأشياء في ذاتها والوقوف على أحكامها ومعانيها من جنسين؛ وهما القياس والخبر»[7]. وقد أضاف في موضع أخر "الظن والتخمين"[8]، وهي كلّها آليات ارتكزت عليها النظرية الحجاجية في الكشف عن كيفات الحجاج.

---

[1] النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، د.محمد طروس، المغرب دار الثقافة، ط1/2005، ص55.

[2] نقد النثر، ص18، وينظر ص37.

[3] الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة بنيته وأساليبه، د.سامية الدريدي، الأردن عالم الكتب الحديث، ط1/2008، ص24.

[4] نقد النثر، ص27.

[5] النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، د.محمد طروس، ص68.

[6] نقد النثر، ص120.

[7] السابق، ص18.

[8] السابق، ص30.

وقد أشار أيضا إلى "الاستدلال"؛ باعتبار أنّ ما يحتاج إلى الاستدلال بمختلف ضروبه هي الأشياء غير الظاهرة (الباطنة) التي تحتاج إلى "بيان" من نوع خاص، يتم ذلك بالحجّة التي يقبله العقل. وهنا نشير إلى أنّ مفهوم "الاستدلال" قد وظّفه قدامة بن جعفر توظيفا عقليا، ومبني على الحجة والدلالة البيانية[1].

– يتنوّع الحجاج بحسب طبيعة المتلقّي؛ إذ يقول: «وحق الجدل أن تبنى مقدّماته بما يوافق الخصم عليه، وإن لم يكن في غاية الظهور للعقل، وليس هذا سبيل البحث؛ لأنّ حقّ الباحث أن يبني مقدّماته مما هو أظهر الأشياء في نفسه وأبينها لعقلها؛ لأنّه يطلب البرهان، ويقصد لغاية التبيين والبيان، وألا يلتفت إلى إقرار مخالفيه فيه. فأما المجادل فلما كان قصده أنّه إنّما هو إلزام خصمه الحجّة، كان أوكد الأشياء في ذلك أن يلزمه إياها من قوله»[2]. وههنا يفرّق بين المبرهن والمحاجج باعتبار أنّ الحجاج ليس البرهان، فالحجاج يسعى إلى إقناع المخاطب بالحجة إلى أن ينخرط في الأطروحات المقدّمة. فالخطاب الحجاجي عنده يتموضع مقابل خطاب مضاد يسعى إلى الدفاع عن أطروحة يستدعي لديه ضرورة الانطلاق مما هو موافق للخصم.

هـ– التمييز بين الخبر والطلب انطلاقا من معطيات ناقشتها أكثر نظرية الأفعال الكلامية، وقد قدّمه بناء على معايير تداولية منطقية، أهمّها معيار "الصدق والكذب"، والذي يحضر لدى "أوستين Austin" في التمييز بين الجملة "الوصفية Constative"، والجملة "إنشائية Performative"، حتى وإن كان قد طرح ههنا مفاهيم أكر دقّة[3].

وقد ذكر قدامة بن جعفر أنّ الخبر يشمل «كل قول أفدت به مستمعه ما لم يكن عنده، كقولك "قام زيد" فقد أفدته العلم بقيامه... والطلب (الإنشاء) كل ما طلبته من غيرك ومنه الاستفهام والدعاء والتمني؛ لأنّ ذلك كلّه طلب... وليس من صنوف القول وفنونه ما يقع فيه الصدق والكذب غير الخبر والجواب، إلاّ أنّ الصدق والكذب يستعملان في الخبر»[4]. فالخبر مبني على الإفادة؛ إفادة المتلقي بمقصد معيّن، أمّا الطلب (ويقابل مصطلح الإنشاء الذي شاع مع غيره وبالخصوص عند المتأخرين)[5]، فيتعدّى ذلك إلى إنجاز أمر معيّن.

ولشرح طبيعة البيان ههنا أكثر قدّم مفاهيم مقولتي "الصدق والكذب"، يقول: «والكذب إثبات شيء لشيء لا يستحقّه، أو نفي شيء عن شيء يستحقّه، والصدق ضدّ ذلك؛ وهو إثبات شيء لشيء يستحقه، أو نفي شيء عن شيء لا يستحقه. والخلف في القول إذا كان وعدا دون غيره، وهو أن يعمل خلاف ما وعد، فيقال أخلف فلان وعده ولا يقال كذب»[6]. ففي هذا القول إشارة واضحة إلى أنّ المقولتين (الصدق والكذب) لا تشمل كل الجمل التي يمكن أن تحقّق لذلك أضاف معيار آخر يتعلّق بإنجازية الفعل اللغوي في حدّ ذاته، وهذا ما يحضر في الدراسات التداولية.

---

[1] النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، د.محمد طروس، ص68.

[2] نقد النثر، ص119.

[3] ينظر نظرية أفعال الكلام العامة –كيف ننجز الأشياء بالكلام– أوستين، ترجمة عبد القادر قنيني، المغرب، إفريقيا الشرق (د.ت)، ص25 وما بعدها.

[4] نقد النثر، ص44–45.

[5] ينظر التداولية عند العلماء العرب، د.مسعود صحراوي، بيروت دار الطليعة، 2005، ص54–55.

[6] السابق، ص47.

خاتمة:

بعد هذه المقاربة المختصرة للأفكار والآراء القيّمة حول بعض الآليات التداولية التي وردت في كتاب "نقد النثر" نستطيع تسجيل بعض القضايا المهمّة التي نردّها إلى ما يلي:

– تبيّن أنّه ركّز على الملمّح الوظيفي في الكشف عن مفاهيم البيان وأقسامه.

– يتأسس لديه هذا الملمّح الوظيفي في الطرح اللغوي من خلال التوافق بين الإنتاج اللغوي والسياق المتنوّعة.

– لم يفهم الكلام على أساس أنّ قوانين مجرّدة، بل حاول ربطه بالاستعمال حيث سيتنوّع بحسب طبيعة الموضوع من جهة أولى، وأحوال المخاطبين من جهة ثانية، ومستدعيات المقام من جهة ثالثة.

– تتعدّى حدود البلاغة حدود الإفهام والإمتاع، بل ترتبط أكثر بالإقناع الذي يقتضي العمل بالطرح المقدّم.

ولعلّنا قد نكون قد لاحظنا بعد عرضنا لهذه المفاهيم والتصوّرات قيمة وأهمية ما يزخر به التراث من أفكار ومعارف لا تزال تحتاج لمن يخرجها إلى النور، من أجل المشاركة أكثر في تفعيل البحث العلمي وترقيته.

المصادر والمراجع:

– استراتيجيات الخطاب –مقاربة لغوية تداولية– عبد الهادي بن ظافر الشهري، بنغازي دار الكتب الوطنية، ط1/2004.

– بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، لونجمان الشركة المصرية العالمية للنشر، ط1/1996.

– تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، عمر بلخير، الجزائر منشورات الاختلاف، ط1/2003.

– التداولية عند العلماء العرب، د.مسعود صحراوي، بيروت دار الطليعة، 2005.

– التداولية وتحليل الخطاب الأدبي، راضية خفيف، مجلّة الموقف الأدبي، دمشق اتحاد الكتاب العرب، العدد 399، تموز 2004.

– الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة بنيته وأساليبه، د.سامية الدريدي، الأردن عالم الكتب الحديث، ط1/2008.

– السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، علي آيت أوشان، الدار البيضاء، دار الثقافة (د.ت).

– قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، أحمد المتوكل، المغرب دار الأمان، 1995.

– اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، د.طه عبد الرحمن، المغرب المركز الثقافي العربي، ط1/1998.

– المدارس اللسانية المعاصرة، د. نعمان بوقرة، القاهرة مكتبة الآداب، 2004.

– المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ترجمة: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي (د.ت).

– النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، المغرب أفريقيا الشرق، 2000.

– نظرية أفعال الكلام العامة –كيف ننجز الأشياء بالكلام– أوستين، ترجمة عبد القادر قنيني، المغرب، إفريقيا الشرق (د.ت).

– النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، د.محمد طروس، المغرب دار الثقافة، ط1/2005.

– نقد النثر، قدامة بن جعفر، تحقيق: عبد الحميد العبادي، بيروت دار الكتب العلمية، 1982.